



WWW.MINBARALHURRIYYA.ORG

مسئل أفكار الإصلاح

دجنبر 2015

ما يقوله 16 سوسيولوجيا مغربيا في :
الحركات الإسلامية كفاعل اجتماعي

.....
التفاوت الاجتماعي

.....
تحولات القيم

تنسيق :

عزيز مشواط ومحسن الرحوتي

تسجيل انخفاض في معدل الخصوبة بالنسبة لكل امرأة حيث تصل في الوقت الراهن إلى 1,8 طفل لكل امرأة.

يرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى ارتفاع نسبة ولوج المرأة للتعليم وسوق العمل والتحضر والانتقال من نمط أسري يتميز بالامتداد إلى نمط أسري نووي. وإلى جانب ذلك، تشير التوقعات الديمغرافية إلى أن المغرب ماضٍ في إنجاز انتقاله الديمغرافي، إذ من المرتقب أن يعرف استقراراً ديمغرافياً يتميز بالتوازن بين مختلف الفئات العمرية بحلول 2050. يترافق ذلك مع معطى لا يقل أهمية من الناحية السوسيوولوجية. يتعلق الأمر بنسبة الفئة العمرية الشابة داخل التشكيلة الديمغرافية للسكان، حيث تشكل في الوقت الراهن أكثر من 30%، مع ما يطرحه ذلك من مشاكل وتحديات على مستوى التشغيل والتعليم والإدماج.

ومن جهة أخرى، لا بد من الإشارة إلى ملاحظة لا تقل أهمية من أجل القراءة السوسيوولوجية لواقع المجتمع المغربي الراهن. تهم هذه الملاحظة التحول الذي يشهده توزيع السكان بين البوادي والمدن. وهنا، لا بد من التوقف عند الانتقال الذي يسجله المجتمع المغربي من مجتمع يغلب عليه الطابع القروي إلى مجتمع يغلب عليه الطابع الحضري. لقد انتقلت نسبة السكان الحضريين من عشرة في المائة بداية القرن العشرين إلى

لايستقيم الحديث عن المجتمع المغربي وتحولاته دون استحضار حركيتين اثنتين: الأولى تتجه نحو التحديث الاجتماعي والسياسي الاقتصادي، والثانية ترفع شعارات هوياتية تمتح من معين الماضي وضرورة المحافظة عليه وهي إلى حد كبير تشكل رد فعل على فشل العملية الأولى. إن طبيعة العلاقة القائمة بين هذين الحركيتين وتأثيراتهما على مختلف الأنساق الاجتماعية والأنماط الثقافية، يجعل من المشروع مقارنة هذه العلاقة في بعدها السوسيوولوجي.

إن أولى الملاحظات السوسيوولوجية الدالة التي يمكن الانطلاق منها عند مقارنة التحولات الاجتماعية لوسط معين هي تلك المرتبطة بالتحولات الديمغرافية. ومن هنا، فإن التركيز على التحولات الديمغرافية التي شهدتها ويشهدها المغرب ليس مجرد ترف فكري، بل هو نابع من مدى الأثر الاجتماعي الكبير الذي يخلفه ذلك على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية.

في هذا السياق، يمكن رصد التحولات التي عرفتها البنية السكانية للمغرب، حيث قفز عدد السكان من 5 ملايين في بداية القرن العشرين إلى ما يزيد عن 30 مليون حالياً. يعود ذلك في جزء كبير منه، إلى تحسن شروط الحياة، الولوج إلى الخدمات الصحية وغيرها.. وإذا كانت هذه الزيادة بادية للعيان، وتبدو وكأنها تتجه في خط تصاعدي فقط، فإنه بالمقابل، يمكن

من هذا المنطلق، فإن الإطار العام لهذه الأرضية ينبغي على التساؤل حول موقع ودور مختلف الفاعلين الاجتماعيين في استيعاب هذه التحولات والتأثير فيها والتفاعل معها في أفق بناء مجتمع على أسس سليمة، بما يعنيه ذلك من إتاحة الفرصة للارتقاء الاجتماعي والتقليص من أشكال التفاوت الاجتماعي مع ما يقتضيه ذلك من منظومة قيم داعمة.

وعلى المستوى الإجرائي يمكن مقارنة هذا التساؤل العام انطلاقاً من تفكيكه إلى ثلاثة محاور:

1. الحركات الإسلامية كفاعل اجتماعي :

ما هوية هؤلاء الفاعلون؟ ماهي انتماءاتهم الاجتماعية؟ كيف يتموقعون ضمن خارطة الفعل الاجتماعي المغربي؟ إلى أين يسير تطور هذا الفاعل؟ .

2. التفاوت الاجتماعي :

ماهي حركية التشكيلات الاجتماعية للمجتمع المغربي؟ وكيف تبدو اليوم التفاوتات الاجتماعية؟ كيف يمكن قراءتها؟ وبأية أدوات؟ وماهو السبيل لخلق مجتمع «عادل»؟

3. مجال القيم:

أمام الصعود المتواتر لمنسوب العنف خاصة على المستوى السياسي والديني إقليمي ودولياً؟ يمكن التساؤل : ماهي وضعية المغرب القيمية؟ ماهي القيم المهيمنة؟ كيف يمكن التصرف إزاءها؟

أكثر من ستين في المائة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى المنجز سنة 2014. إن أهمية الوقوف عند هذا التحول نحو الطابع الحضري، تعود إلى ما يفرزه ذلك من مشاكل ذات طابع مجالي (توسع حضري عشوائي)، مشاكل ذات طابع سوسيواقتصادي (بطالة، إقصاء اجتماعي، فقر، مظاهر الانحراف، التطرف) ومشاكل ذات طابع تديري، مؤسساتي، مرتبطة بتعثر التنمية الحضرية المستدامة والمندمجة.

هذه المشاكل المتعددة تعزوها بعض المقاربات إلى كون عملية التحضر في المغرب لم تتم بالموازاة مع عملية التصنيع. إنه تحضر بدون تصنيع نتج بالأساس عن التزايد الديمغرافي والهجرة القروية. هذه الأخيرة تعكس إلى حد كبير تعثراً في التنمية الموجهة للمجال القروي. إلى جانب ذلك، لا بد من الإشارة إلى ما اعترى المؤسسات التقليدية من مثل: القبيلة والأسرة والعلاقات الاجتماعية، ونوعية التدين من تحولات، يعتبر الوقوف عندها محطة أساسية لفهم واقع ومآل المجتمع المغربي.

لا يتسع المجال هنا للتوقف عند كل أشكال التحولات التي شهدتها المجتمع المغربي، غير إن الإشكالية الأساسية التي يمكن بلورتها أمام هذه الديناميكية، تهم طبيعة العلاقة القائمة بين هذه التحولات وعملية التحديث المؤسساتي والسياسي والمدني. إن إخضاع هذه العلاقة للدرس والتحليل يمكن أن يشكل مدخلاً لوضع اليد على ما أفرزته هذه التحولات من اختلافات وتوترات ذات طابع سوسيو ثقافي وسوسيواقتصادي في عالم متسم بالتعقيد والمنافسة ورهانات التنمية المستدامة.

تشكل هذه الأسئلة وغيرها الخلفية المؤطرة لهذه الورقة، حيث دعت مؤسسة منبر الحرية بشراكة مع مؤسسة هانس سايدل عددا من الباحثين لمقاربة مسارات وتحولات المجتمع المغربي، واستعراض أعمالهم العلمية بهدف تعميق التفكير في هذه التحولات وتقديم بديل فكري وعملي لمواكبة التغيير انطلاقا من المحاور الثلاثة المذكورة سالفًا.



الحركات الإسلامية كفاعل اجتماعي

عناصر للفهم

الوحدة ولكن بصيغة التعدد.

6. ويمكن التمييز بين: الفاعل المنخرط في مؤسسات النسق السياسي المغربي (العدالة والتنمية)، الفاعل الراض للاعتراف بشرعية المؤسسات (العدل والاحسان)، الفاعل الإسلامي الذي يركز على الجانب القيمي الأخلاقي والروحي (الصوفية) دون إغفال مكون يروج للعنف (السلفية الجهادية).

7. وهكذا، تأرجحت هذه الحركات ولا تزال ما بين العمل السري والعلني، السلمي والعنيف، الوصول إلى السلطة والسيطرة على الدولة لأسلمة المجتمع أم أسلمة المجتمع كمدخل للسيطرة على الدولة.

8. وشكل ما يسمى بالربيع العربي امتحانا حقيقيا لهذه الحركات حيث تفاوتت وتباينت مواقفها إزاء هذا الحراك. فمنها من استغله للاصطدام بالسلطة في حين اتجه آخرون إلى استغلاله للوصول إلى ممارسة السلطة.

في الخصوصية المغربية

9. رغم ما ذكر من تآثر الحركات الإسلامية المغربية بأدبيات مثيلاتها بالشرق، فهذا لا يعني عدم بلورتها لخصوصية واستثناء نابعين من عدة عوامل: تاريخ المغرب، وخصوصية النسق السياسي المغربي وأهمية حقل إمارة المومنين داخله باعتباره مصدرا لشرعية دينية وسياسية، وهو ما طرح سؤال الشرعية على

1. لا ينفصل واقع حال الحركات الإسلامية في المغرب عن امتداداته الإقليمية. لقد ارتبط الفعل الحركي الإسلامي بتمثل تجربة الإخوان المسلمين بالشرق وخاصة ما يتعلق بمسألة الدولة، والدين والمجتمع.

2. وبفعل هذا التأثير، عانت الحركات الإسلامية لمدة طويلة من ضعف التنظير حيث ظلت أدبيات حسن البناء، أبو الأعلى المودودي وسيد قطب تهيمن على تصوراتها.

3. ومن جهة أخرى، شكلت الثورة الإسلامية بإيران دافعا أعطى زخما للفعل الحركي الإسلامي، بطرحها لبديل مجتعي مغاير للمشاريع والإيديولوجيات المطروحة (ليبرالية، اشتراكية، علمانية، قومية...).

4. ومما زاد من تجذرها وترسخها في المجتمع المغربي، الإنجازات والنجاحات التي حققها النموذج التركي والذي قاده حزب العدالة والتنمية الإسلامي. هذا بدون إغفال دور المال النفطي في دعم هذه الحركات ماديا، إيديولوجيا وإعلاميا.

5. ولابد من الإشارة إلى كون هذه الحركات لا تشكل وحدة متجانسة، بل تتسم بالتعدد والاختلاف باختلاف المرجعيات والأهداف ووسائل تحقيقها. بمعنى أن الحركات الإسلامية المغربية لا يمكن مقاربتها بصيغة المفرد وصيغة

سير المؤسسات وفساد النخبة السياسية وضعفها.

- **على المستوى التعليمي:** أزمة التعليم من حيث البرامج والمناهج المبنية على ترسيخ التلقين واليقين وإضعاف التفكير العلمي والنقدي.

14. إضافة إلى هذه العوامل يشكل المحيط الإقليمي المضطرب (تونس، ليبيا، سوريا، العراق...) عامل دعم للاتجاه العنيف داخل هذه الحركات. حيث بدا ذلك من خلال وجود المغرب ضمن الدول المصدرة للمقاتلين (2000 مقاتل حسب مصادر إعلامية غير رسمية) إلى مناطق الصراع في العالم العربي الإسلامي وخاصة سوريا والعراق.

15. هذا الوضع يحتم تشخيصا وفهما وتفسيرا كمدخل للتعامل مع هذه المعضلة واقتراح حلول لها.

التوصيات :

- **على المستوى السياسي:** مواصلة مسلسل الديمقراطية وإقرار مناخ حقوق الإنسان.

- البحث عن أدوات ووسائل لإعادة الثقة في المؤسسات السياسية والحزبية وترسيخ الحكامة ومحاربة الفساد السياسي، الإداري.

- وعلى المستوى الاقتصادي، لا بد من معالجة الفقر والهشاشة بإتاحة مزيد من الفرص للأفراد لتطوير ذواتهم.

- وعلى المستوى الإيديولوجي والقيمي، مواصلة إصلاح الحقل الديني، لأن الأمن

وجود مثل هذه الحركات. ولعل أهم خاصية يتميز بها هذا النسق اعتماده على شرعية دينية تمثلها إمارة المومنين.

10. وبفعل مآزق الشرعية هذا، توجه جزء من الحركات الإسلامية إلى مواجهة المد الثقافي اليساري والحدائي ولم يتم التحول إلى حركة مواجهة للنظام إلا مع رسالة عبد السلام ياسين الإسلام أو الطوفان.

11. ورغم مآزق الشرعية، فإن قوة هذا الفاعل ازدادت بازدياد قدرته على التوسع الأفقي في المجتمع حيث اكتسب قوة جماهيرية تفتقدها باقي الحساسيات الاجتماعية والسياسية الأخرى.

12. وبخصوص أسباب قوة الحركات الإسلامية في المغرب تتجاوز أطروحتان اثنتان: الأولى تعتبر بأنها نتاج لما يسمى عودة الديني والثانية ترفض هذا الطرح معتبرة أن الديني لم يختلف يوما ولكنه ظل دوما حاضرا.

13. ومن الناحية السوسولوجية، يمكن القول أن قوة هذا الفاعل تتغذى من اختلالات اجتماعية وثقافية عميقة : الهشاشة، الفقر، التهميش.

- **على المستوى الرمزي:** الحركات الإسلامية أعطت بديلا هوياتيا للناس وقدمت تصورا مغايرا للناس.

- **على المستوى الاقتصادي :** تفاوت في مستوى الاستفادة من التنمية وثمار النمو الاقتصادي.

- **على المستوى السياسي:** استفادت من سوء

- السياسي يمر أيضا عبر تحقيق الأمن الروحي.
- **على المستوى الاجتماعي:** طرح بدائل اجتماعية للاستعاضة عن التضامن الاستقطابي ببدائل عملية تراعي أحزمة الهشاشة التي تشكل مصدرا للاستقطاب والتجنيد.
- لا بد من التأسيس لعمل قاعدي منافس من خلال طرح برامج تنموية جديدة : اجتماعية، تربوية، وتواصلية عبر خلق برامج تواصلية فعالة ومستمرة مع المواطنين.
- على مستوى الأدوات العلمية : لا بد من تأسيس مرصد سوسيولوجي يعنى بدراسة تطور الظاهرة الإسلامية بشكل دوري لأن التحاق الشباب المغربي «بداعش» يشكل تحديا اجتماعيا وأمنيا جديا. لذلك فمواجهة الظاهرة يقتضي مواجهة عوامل الاستقطاب خاصة وأن خريطة الفقر هي خريطة التطرف الديني في المغرب.
- إن أطروحة وجود فاعلين إسلاميين غير مسيسين لم تعد قائمة. فليس هناك إسلاميون غير مسيسين في المغرب إذ حتى السلفية والصوفية لذلك لا بد من إيجاد وتعزيز قنوات الفعل السياسي الشرعي.
- ترسيخ ثقافة الاختلاف والحوار في البرامج التعليمية واحترام الحياة الإنسانية.
- تضمين البرامج التعليمية دروسا في تاريخ الأديان والتعريف بها.
- ضمان مزيد من الانفتاح على اللغات والتدريس بها، لأن اللغة الواحدة تهيء ذهنية الإقصاء والتفوق.
- يجب التعامل مع المنافذ الأساسية لهذا الفعل والمتمثلة في المدرسة، الجمعيات، ووسائل الإعلام.
- انخراط المدرسة، الإعلام، وتنظيمات المجتمع في التعريف بالطابع التعددي للهوية المغربية من أجل تجاوز كل اختزال لهذه الهوية في مكون واحد.
- التعريف بتاريخ المغرب الحقيقي والتركيز على نمط التدين المغربي المعتدل ودوره في التماسك الاجتماعي للحد من تأثير أمهات التدين الوافدة.
- **على المستوى الإعلامي:** يجب فتح نقاش عمومي حول مضمون بعض الخطابات الإعلامية المبنية على التجييش والاستقطاب وتشجيع الإعلام التثقيفي التفاعلي والتشاركي.
- يجب على كل البرامج وخطط العمل أن تتوجه بوجه خاص وترتكز على الأجيال الصاعدة على اعتبار أن تنفيذها يقتضي العمل على مدى زمني متوسط إن لم نقل بعيد الأمد.
- فعلى مستوى المدرسة، يبدو من اللازم إعادة تشذيب البرامج التعليمية في اتجاه تكثيف حمولة الفكر النقدي والرفع من وتيرة ولوج النساء إلى التعليم لتعزيز البنيات الذهنية المقاومة للسلوك المنحرف وبالخصوص داخل فئات الشباب.

التفاوت الاجتماعي بالمغرب

تقديم

يجعله يتمظهر بأشكال متعددة في المجتمع المغربي، في سياق عملية تحولات عميقة تمس بنياته. فهو:

- تفاوت مجالي-جهوي (مجال حضري- مجال قروي، مركز-هامش...).
- تفاوت اقتصادي (ظواهر الفقر والهشاشة، الفروقات في الدخل وإمكانيات الاستهلاك...)
- تفاوت في الولوج للخدمات الأساسية: صحة، تعليم، شغل، سكن لائق، الثقافة، الترفيه، الاستفادة من البنيات التحتية: كهرباء، ماء شروب، طرق، تغذية سليمة...
- تفاوت جنوسي (النوع الاجتماعي): الرجل- المرأة.
- تفاوت في الوصول للمعلومة و توصيلها بفضل الوسائل التكنولوجية الحديثة (أنترنت، شبكات التواصل الاجتماعي، وسائل الإعلام المسموعة والمرئية...).
- تفاوت سيكو-ثقافي: الشعور بالرفاه والصحة النفسية، الإحساس بالراحة والسعادة، بالانتماء.
- تفاوت في المشاركة في القرار السياسي، الاقتصادي، الثقافي على المستوى الوطني.
- 20. كتكثيف سوسيولوجي لكل ما سبق من

16. تواجه الحديث عن مسألة التفاوت الاجتماعي بالمغرب التساؤلات التالية:

- مسألة التعريف و التحديد
- مظاهره في المجتمع المغربي
- السياق و العوامل الكامنة وراءه؟
- ما هي نتائجه و أثاره الاجتماعية؟
- اقتراحات للحد من التفاوت الاجتماعي.

17. بالنسبة للنقطة الأولى والتي تهم تعريف وتحديد التفاوت الاجتماعي، يمكن القول أنه تفاوت في تلبية حاجيات مادية وغير مادية لدى مجموعة اجتماعية معينة تمكنها من العيش في شروط إنسانية تتسم بالكرامة والحرية و العدالة.

18. وعليه يصبح اعتماد المؤشرات الاقتصادية و المادية غير كافية وغير دقيقة لمقاربة التفاوت في أبعاده المختلفة بحكم وجود حاجيات لا يمكن قياسها كميا وإحصائيا (ثقافية، سيكولوجية...). وبالتالي تصبح المقاربة السوسيولوجية ضرورية لاستكمال المقاربات الأخرى لأشكال التفاوت الاجتماعي: المقاربة الاقتصادية، الجغرافية، الديموغرافية، السياسية...

19. إن تعدد أبعاد التفاوت الاجتماعي

مظاهر يمكن اعتبار ضعف الطبقة الوسطى بالمغرب وهشاشتها أحد أهم المؤشرات السوسيولوجية على حدة التفاوتات الاجتماعية بالمغرب. يعني أن المجتمع المغربي هو أقرب إلى حالة استقطاب حاد بين فئة محظوظة اجتماعيا وأخرى غير محظوظة اجتماعيا. مما يجعل من المشروع التساؤل عن العوامل الكامنة وراء ذلك.

في سببية التفاوت الاجتماعي

21. إن المقاربة السوسيولوجية للتفاوت الاجتماعي لا تنظر إليه باعتباره قدرا اجتماعيا محتوما، بل تنظر إليه كسيرورة متفاعلة مع السياق الاجتماعي العام، قد تزداد حدة تلك التفاوتات أو تنقص تبعا لذلك، أي أن هناك عوامل كامنة وراءها.

22. يعود التفاوت الاجتماعي بالمغرب حسب العديد من الأطروحات إلى عوامل تاريخية، أي أنه موروث عن حقبة سابقة، وخاصة عن الحقبة الكولونيالية (تقسيم المغرب إلى نافع وغير نافع)، فيما ترجعه أخرى إلى الآثار الناتجة عن التحولات العميقة التي عرفها ويعرفها المجتمع المغربي، فإن مداخلات أخرى أرجعته إلى غياب أضعف السياسات العمومية الاجتماعية، حيث ركزت الدولة منذ الاستقلال على بناء ذاتها و مؤسساتها الإدارية و الأمنية أكثر مما ركزت على البعد الاجتماعي لبناء الإنسان وتمكينه من التعليم والصحة و الشغل.

23. إن هذه الدولة قد اختارت أيضا الليبرالية

الاقتصادية ولكنها ليبرالية غير ناضجة بحيث ترافقت مع استمرار اقتصاد الريع كما أنها لم تستطع حل مسألة التوزيع، بمعنى أن المغاربة لم يقطفوا بشكل شفاف ثمار النمو الاقتصادي. كما أنها لم تواكبها ليبرالية سياسية حقيقية تفتح الباب أمام مواطنة فاعلة، مجتمع مدني حقيقي، أحزاب قوية و نخب مؤثرة....

24. من هنا نلاحظ بأن سؤال التفاوت الاجتماعي بالمغرب يقودنا بالضرورة إلى سؤال الدولة و المجتمع . فإذا كانت تدخل الدولة بالمغرب من هلال سياستها الاجتماعية العمومية، قد نجح في مسارات وقطاعات معينة (كهربة- تدرس في العالم القروي مثلا)، فإنه فشل في أخرى (الحد من الفقر، الهشاشة، الأمية...). ويعتبر اللجوء إلى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و برنامج التغطية الصحية الإجبارية، صندوق التماسك الاجتماعي أحد أوجه هاته السياسة.

25. في المقابل ترى أطروحات أخرى أن الدولة في المغرب لم تكن لها في أي وقت من الأوقات سياسة عمومية اجتماعية واضحة. وأن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و التغطية الصحية الإجبارية وصندوق التماسك الاجتماعي هي مبادرات فوقية وضعت بدون إشراك للأحزاب السياسية، للمجتمع المدني، للأكاديميين ... كان الهدف منها الحد من الاحتقان الاجتماعي.

26. في كل الأحوال هناك اتفاق حول وجود نواقص في السياسة العمومية و لتجاوزها طرح السؤال التالي: هل ينبغي مطالبة الدولة بالمزيد من التدخل في المسألة الاجتماعية؟ أم انسحابها؟ و ذلك على اعتبار أن هناك

مؤشرات قياس التفاوتات الاجتماعية
صصيغة تتجه نحو توحيد-homogénéisa-
tion هذه المؤشرات.

- إعطاء دور ومكانة للسوسيولوجيا والعلوم
الاجتماعية الأخرى في رسم السياسات
الاجتماعية في إطار مقارنة تشخيصية
تشاركية حقيقية لمسألة التفاوت الاجتماعي
بجميع أبعاده.

- ديمقراطية حقيقية للمجتمع (حق/واجب).

- تقوية دور الأحزاب السياسية ومنظمات
المجتمع المدني لتوليد مواطنة فاعلة
وإيجابية.

- توسيع الفئات الوسطى حتى تصبح
غالبية، وذلك بتمكين المواطنين من
إمكانيات وقدرات للارتقاء الاجتماعي.

- الحد من أشكال/مظاهر الفقر والهشاشة،
ليس باتباع مقارنة «إحسانية» بل بتجميع
المبادرات الفردية والجماعية (إحداث
مقاولات صغرى، تعاونيات، تشجيع مدرس
المرأة...)

- التدقيق في أنسب علاقة بين الدولة والمجتمع
في المغرب، و كذا التدقيق في العلاقة بين
التفاوت الاجتماعي والسياسات الاجتماعية
كمسألة إشكالية وليس اختزالية.

- تنمية تشاركية مساهمة الجميع (دولة،
نخب، مجتمع مدني، مواطنين...) قائمة
على تحويل الاقتصاد من اقتصاد ريعي
مرسخ للتفاوت الاجتماعي إلى اقتصاد
منتج و عصري.

سياسات اجتماعية نجحت بتدخل عميق من
الدولة، و أخرى نجحت بالحد من تدخلها. وفي
هذا السياق تم التأكيد أنه لا مجال للمقارنة
بين المغرب و الغرب فيما يخص تدخل الدولة
أو انسحابها و ذلك راجع لاختلاف طبيعة
الدولة في المجتمعين. ليخلص المتدخلون إلى
كون المغرب هو في مرحلة «انتقالية» على كل
المستويات، و عليه فإن الحل الأسلم هو ضبط
انسحاب الدولة التدريجي من تحمل ما هو
اجتماعي لضبط التفاوتات، حتى لا يعم شعور
بالإحباط و اليأس يغذي نزوعا نحو التطرف و
العنف و تفاقم الشرخ الاجتماعي، مما يهدد
الاستقرار و التماسك الاجتماعي.

27. و في حالة خيار الانسحاب، يجب العمل
على تهيئة شروط الانسحاب (تقوية الفئات
الوسطى، و تنظيمات المجتمع المدني، ثقافة
المواطنة....) حتى لا يواجه المجتمع حالة فراغ
قد تملؤه «مجموعات اجتماعية» لا تحمل
بالضرورة رؤى وتطلعات ديموقراطية.

توصيات ومقترحات

28. من أجل التقليل من آثار التفاوت
الاجتماعي بالمغرب، يمكن إيراد المقترحات
التالية :

- تكثيف البحث العلمي السوسيولوجي
(الانفتاح على الجامعة)، لتشخيص الوضعية
بشكل دقيق، وتسليط الضوء على الأبعاد
المادية وغير المادية للتفاوت: أبعاد ثقافية،
التمثلات والإدراك الذهني...

- الاتجاه نحو صياغة شبكات للرصد و تحديد

- تحويل مصادر القرار من المستوى المركزي إلى المستوى الجهوي، لتحمل الجهات مسؤولية التنمية المحلية المناسبة لها وذلك بإشراك الساكنة المحلية في التصور والإنجاز للقطع مع المقاربة الفوقية للتنمية.
- إعلام حر، ديموقراطي، تشاركي وناضج منفتح على المشكلات المجتمعية.



المجتمع المغربي وتحولات القيم

تقديم

العناوين الكبرى للتحولات القيمية: تشخيص ومقاربة

32. لا بد من الاعتراف بأن القبض على مكامن نسق شديد التعقيد وشديد الديناميكية من قبيل نسق القيم، أمر محفوف بالصعوبات. إنه منظومة متحركة، نظرا لتعدد مدخلاته ومصادر التأثير فيه، ومن ثمة يصبح تشخيص المنظومة القيمة لمجتمع معين أمرا بالغ الصعوبة. لكن ذلك لا يمنع من الحديث عن بعض الخلاصات التي انتهت إليها الدراسات السوسولوجية التي همت قيم المجتمع المغربي. ويمكن أن نجمل النتائج التي انتهت إليها الدراسات السوسولوجية حول اتجاهات القيم في المجتمع المغربي في ثلاثة عناوين كبرى:

1- دراسات تفيد أن منظومة قيم المجتمع المغربي محافظة وجماعية وتعتمد في ذلك على مؤشرات من قبيل الدين والأسرة:

- حيث يعتبر الإسلام المرجع الأساسي الذي يعلو فوق كل المرجعيات الأخرى. وتنطلق هذه الدراسات من كون السمة المميزة للنسق القيمي المغربي تتمثل في المرجعية الإسلامية التي تشكل ثابتا جوهريا فيه حيث يمثل الدين القضية الأكثر أهمية بالنسبة للمغاربة.

29. تشكل القيم مفهوما سوسولوجيا شديد التعقيد نظرا لعدة اعتبارات. الأول يرتبط بتجريدية المفهوم مما يصعب مهمة تحديده بدقة ويجعل الخلاف يتسع باستمرار بين الباحثين في السوسولوجيا حوله. ومن جهة أخرى، يعاني المفهوم من صعوبة تحديد مظهراته. لكن بعيدا عن هذه الإشكالات الإبيستمولوجية يمكن اعتبار القيم تلك التفضيلات والاختيارات التي يقدم عليها الأفراد ولجماعات وتقود سلوكياتهم وتوجههم. وهي أيضا المعايير التي توضح الفروقات بين السوء والجيد بين الصحيح والخاطئ وغيرها.

30. ودون الخوض في تفاصيل المفهوم وملابساته المعقدة، يمكن القول أن المجتمع المغربي يعرف تحولات قيمية ومجتمعية متسارعة. وقد تبدو التحولات للملاحظ العادي مفاجئة وعنيفة في الآن نفسه. ويعود هذا الانطباع إلى شمولية التحول الذي يهم مختلف الأنساق: الأسرة، التدين، العلاقات القرابية، الدولة، القبيلة، الحزب وغيرها.

31. وفي هذا الصدد توصلت نتائج الدراسات التي همت منظومة قيم المجتمع المغربي إلى نتائج متناقضة.

وشبكات التواصل الاجتماعي في التعبير عن الموقف والرأي الشخصي والخصوصية الفردية.

- ظهور الأنترنت مكن الفرد العادي من التحول من مجرد مستهلك للمنتجات المادية والثقافية إلى منتج ومساهم في بناء مضمونها .

- ضعف الانخراط والانضمام في التنظيمات (السياسية والحزبية ومنظمات المجتمع المدني). حيث تفيد العديد من الدراسات أن نسبة من المغاربة لا يثقون في مؤسساتهم بشكل كبير.

- وفي مستوى ثالث، نجد دراسات تصف نسق القيم داخل المجتمع المغربي بكونه نسقا هجيناً، يمارس فيه الأفراد وباستمرار تفاوضاً مستمراً بين مختلف القيم المتناقضة حيث يستخدم الفاعل العقلاني ما يوافق حاجته تبعاً للسياقات، وهو ما يصطلح عليه عدد من الباحثين المغاربة بـ«الترميح القيمي».

- وهكذا يعيش أفراد المجتمع المغربي باستمرار على إيقاع محاولات التوفيق والتعايش، بل والتفاوض مع أنماط قيمية مختلفة. و يهيمن على الجانب القيمي حالة بين : الحدائة والتقليد، الفردانية والجماعية، الأسرة الممتدة والأسرة النووية، الحق الكوني والحق الديني، الخصوصية والكونية.

- تناقض بين ارتفاع نسبة مظاهر التدين وانتشار سلوكات وممارسات مناقضة للمرجعية الدينية نفسها.

- حيث تعتبر الأسرة ثابتاً أساسياً أيضاً وهي تشغل وظائف متعددة إذا بالرغم من الانتقال الملاحظ نحو نمط الأسرة النووية إلا أن قيم الأسرة الممتدة لا تزال تغطي من قبيل التعاون ، التضامن، العلاقات الأسرية للممتدة، التراتبية بين-جيلية inter-générationnel.

- وتلعب الأسرة أدواراً رمزية وأدواراً عملية، إذ إلى جانب اعتبارها أساسية من منظور ديني تشغل أيضاً أدواراً وظيفية أداية من خلال اعتبارها ملجأ يمكن العودة إليه أمام ضعف الثقة في المؤسسات الحديثة.

2- في حين تؤكد دراسات أخرى اتجاه المجتمع المغربي نحو منظومة قيم فردانية قوامها اهتمام الأفراد أولاً بمصالحهم الفردية واتجاههم نحو الإغلاء من مصلحة الفرد على حساب مصلحة الجماعة.

- تفيد دراسات أخرى أن المجتمع المغربي يعرف مستوى عال من الفردانية وسيادة قيم استهلاكية مرتبطة بالتحويلات الاقتصادية تركز على الترفيه والاستمتاع الشخصي

- التوجه نحو علاقات اجتماعية أكثر عقلانية ومصالحية ومنفعية.

- الفعل الجماعي يظل أقل فعالية وتراجع الفعل التضامني والترابط الاجتماعي والأسري.

- تتمظهر الفردانية في استغلال وتوظيف وسائل الاتصال الحديثة من انترنت

- وجود تناقض في تصورات الأفراد حيث يعتبرون مثلا أن الاختلاف السياسي والديني والثقافي حق للجميع وفي نفس الوقت يعتبرون هذا الاختلاف مهددا لوحدة المجتمع.

- موقف متناقض من الجنسانية

التوصيات

- تكثيف البحث السوسولوجي في المغرب حول القيم لكونه لا يزال قاصرا، وضعيفا ولو على المستوى الكمي.

- تأسيس مرصد مغربي لدراسة التحولات القيمية للقيام بدراسات دورية ورصد مستمر لتغيرات قيم المجتمع المغربي.

- أولوية تحديد المؤسسات الاجتماعية المؤثرة في تغير القيم بالمجتمع المغربي راهنا، و تعيين الفاعلين الأساسيين المتحكمين في سيورة التغير القيمي.

- إنشاء مؤسسات تقوم بمرافقة هذه التحولات سواء في المدرسة أو الإعلام أو باقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

- إجراء المزيد من البحوث العلمية في مجال التحولات القيمية وبناء قاعدة معلومات تساعد على فهم هذه التحولات وأسبابها.

- تحيين الدراسات حول منظومة القيم بالمجتمع المغربي و ذلك على المدى المتوسط (10 سنوات) لتحديد طبيعة الرهانات الخاصة بالحركات الاحتجاجية و القوى المطلوبة تسهيلا لدور الفاعلين الأساسيين في

إنتاج سيرورات انتقالية توافقية و سليمة.

- توفير أرضية مؤسسية سليمة للتعامل مع تعدد المرجعيات القيمة التي تخترق المجتمع المغربي سواء على مستوى المدرسة أو الإعلام أو الفعاليات المدنية.

- وجود المجتمع المغربي ضمن دائرة قيم متناقضة، ومتعايشة في نفس الوقت يقتضي التأسيس لهوية قائمة على هذا التعايش من خلال الإغلاء من قيمتي العيش المشترك والتسامح لتفادي الاصطفاكات الحادة.

- فتح نقاش عمومي حول منظومة القيم المجتمعية لصياغة مدونة للقيم تركز على العيش المشترك.

- التنصيص من خلال النصوص القانونية على المرجعية القيمة المشتركة والبحث عن صيغ حمايتها قانونيا.

- تكوين مؤطرين بشراكة مع منظمات المجتمع المدني والجامعات ومراكز البحث والاعتماد على الأطر الدينية بعد تكوينهم في العلوم الاجتماعية ومهارات التواصل لمخاطبة الناس اعتمادا على مقاربات واقعية مستنبطة من ظروف وملابسات الحياة المعاشة للتحذير من المقاربات المنحرفة .

- العمل على تقوية اتجاهات الشباب الإيجابية نحو التفكير النقدي، التعايش والتسامح من خلال البرامج التعليمية، الإعلام، المجتمع المدني.



المساهمون في إعداد التقرير

حسن قرنفل	كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجديدة
أحمد شراك	كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر مهران، فاس
محمد فاضل	كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس، فاس
بوشعيب مجدول	كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن زهر، أكادير
عبد الرحمان الزكريتي	كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان
محسن الرحوتي	كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر مهران، فاس
رشيد الجرמוني	كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس
عبد الهادي حلحوي	كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال
ابراهيم الحمداوي	كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة
أحمد الخطابي	كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس
جحاح محمد	كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس
محمد سلام شكري	كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر مهران، فاس
عزيز مشواط	المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، الرباط
خالد منى	كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس
عبد الكريم القنبيعي	كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر مهران، فاس
شفيق عبد الغني	كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال

«منبر الحرية» مشروع تعليمي يهدف إلى تقديم أدبيات الحرية الاقتصادية والسياسية والأفكار والدراسات المتعلقة بها لصنّاع القرار وكل من يعنى بالحرية في العالم العربي من الطلبة والمثقفين والمؤسسات العلمية والأكاديمية وينظم عدة أنشطة علمية وأكاديمية وجامعات صيفية وندوات دراسية وحلقات نقاش للحديث حول أهم قضايا الساعة في المجتمعات العربية.